وقال الصفار في «باب يخبر فيه عن النكرة بالنكرة»: معتمد هذا الباب أنه لا بد وأن تكون في الأخبار فائدة ما، فأجاز سيبويه ـ ما كان أحد مثلك ـ لأن النكرة هنا عامة فجازت.

أما باب: ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف ما. فيقدم له الصفار بمقدمة يوضح فيها أن كل حرف يلي الفعل مرة والاسم أخرى فأصله ألا يعمل لعدم الاختصاص، وما غير مختصة فكان حقها إلا تعمل فمن راعى هذا لم يعملها وهم بنو تميم، ومن أعملها وجد لها شبيهين عاماً وخاصاً فالعام أنها بمنزلة الحروف التي لم تختص، والخاص شبهها بليس.

ونأتي إلى باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله، ويرى الصفار أن لهذا الباب عدة وجوه يجري فيها الموضع، ولكن الصفار يتبع سيبويه في قبول وجه واحد وهو الذي لو صرح بالموضع فيه ولم يتغير العامل، فلا يقبل على هذا القياس ما أجازه الفراء من نحو قولك: ليس زيد قائماً ولا قاعد أي العطف على التوهم كما في قول الشاعر:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا[1]

فما يقبله الصفار هو ما يكون الاسم فيه مجروراً بحرف جر زائد وذلك: ليس زيد بجبان ولا بخيلاً، لأن الموضع إذا صرح به لم يتغير.

ثم يشرح قول سيبويه: وتقول ما زيد كعمرو ولا شبيهاً به، شرحاً حسناً قال: هذا تفسير حسن في الحمل على الموضع لأنه قسمه ثلاثة أقسام:

1 ـ قسم يحمل على لفظه وموضعه والحمل على لفظه أحسن للمشاكلة والتشريك في الحرف وهو: ما زيد بجبان ولا بخيل.

2 ـ وقسم لا يحمل إلا على موضعه وهو: ما زيد على قومنا ولا عندنا.

---

(1) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب 2/290.